**دور الجامعات في تعزيز ثقافة حقوق الانسان**

 **كلمة رئيس التحرير**

**العميد د. كميل حبيب**

في سبعينية الاعلان العالمي لحقوق الانسان لا يزال الرهان قائماُ على الدور الذي يمكن ان تلعبه الجامعات في تعزيز ثقافة حقوق الانسان. فالجامعات مؤهلة للقيام بهذا الدور وذلك للأسباب التالية:

1. لأرتباط نسبة كبيرة من أبناء المجتمع، وبخاصة فئة الشباب، بالجامعة. وعليه، فالجامعة تعتبر "المصنع" لتخريج أجيال واعية ومؤمنة بقيم الديمقراطية والتسامح وحرية الرأي والتعبير والاختلاف والعبادة... الخ. وكل ذلك يتطلب توفر شروط وآليات عمل تجسد تلك القيم، نذكر منها:
2. توفير فرص تعليمية لجميع المواطنين بدون استثناء او تحيّز او تمييز.
3. تجسيد قيم العدالة والمساواة في التعامل اليومي.
4. تشجيع الطلاب على ممارسة حقوقهم الدستورية عبر مشاركتهم في انتخاب مجالسهم التمثيلية التي من واجبها حماية حقوقهم، وأهمها حقهم في الوصول الى المعلومات.
5. تمكين الطلاب، ليس فقط من التعرف الى حقوقهم المنصوص عليها في الدستور، بل ايضاً في دراسة القوانين وتسليط الضوء على الثغر التي تبرز من خلال آليات التنفيذ وطرق تطبيقها.
6. قدرة الجامعة على مواكبة تعاظم الاهتمام العالمي بموضوعات حقوق الانسان والتي لا يمكن ان تتحقق بدون وطنيتها، لأنه فقط من خلال التشريعات المحلية يمكن لأي دولة ان تظهر التزامها بالاعلانات العالمية لحقوق الانسان. والمطلوب من الجامعة في هذا السياق ان تقوم بدورها كمركز قانوني لتدريب الافراد على مطالبة السلطة بالامتناع او التوقف عن القيام بأي عمل يشكّل انتهاكاً او تعرضاً للحقوق في كل النواحي المادية. طبعاً هناك صور عديدة لانتهاكات حقوق الانسان، وهي تبدأ من مستوى العائلة لناحية ظلم ذوي القربى، او لناحية انتهاك رب العمل لحقوق العمال.... إلا أن هذه الانتهاكات لا تصل الى درجة الخطورة والجسامة التي تسببها انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها السلطة. فاستبداد السلطة يترك آثاراً على المجتمع ككل، وقد تصل هذه الانتهاكات الى حدّ تهديد الأمن والسلم العالمي، اذ قد لا يقتصر اثرها على الواقع المجتمعي للدولة. وعلى الجامعة التوجه بخطابها نحو السلطة قبل مخاطبة افراد الشعب، لأن الاصلاح يبدأ أولاً من قمة الهرم. وهذا الكلام لا يعني الدكتاتوريات بقدر ما يعني أية سلطة، حتى الأكثر ديمقراطية منها، عندما تخل بالتوازن بين ضرورات الأمن ومقتضيات العدالة.

لم أرد من وراء هذه العجالة ان احمل الجامعات أكثر مما تحتمل في مضمار حقوق الانسان، لكنني على قناعة تامة بأن التثقيف على الحقوق لا يكفي، كما ان النظريات المثالية لطالما هي الأخرى قد تشظّت على أرض الواقع. فمهمة مؤسسة التعليم العالي الأساسية تكمن في التعليم والعمل على ربط طلابها بسوق العمل تبعاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعيىة والتكنولوجية. وإننا نلحظ انه في القرن الواحد والعشرين ابتعاد عدد كبير من الطلاب عن التخصصات في العلوم الانسانية والتي تشكّل دراسة حقوق الانسان احدى اركانها. أضف الى كل ذلك ان الادبيات الأكاديمية الخاصة بحقوق الانسان ترتكز على عمل المحاكم والمجالس التشريعية والسلطة الاجرائية، دون الامعان في دراسة الثغر التي تعتور القوانين النافذة. وعلى المستوى الدولي فإن الاقرار بعالمية حقوق الانسان وعدم قابليتها للتصرف او التنازل او التجزأة لا يزال يعد من أهم اولويات الانسانية. فعادة دول العالم هو التعهد (Pledge) وليس الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان، وطبعاً من دون التكفل بوضع تاريخ محدد للتنفيذ. وحتى الدساتير هي مخادعة، لأن كل الدول، حتى اعتى الدكتاتوريات، تدعي سهرها على حماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان في اطار من العدالة والمساواة.

يبقى ان نشير الى ان دور الجامعة في تعزيز ثقافة حقوق الانسان لا يزال كلاسيكياً، ويقتصر على النواحي التربوية والبحثية والمعرفية. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، كان قد أصدر الرئيس السابق للجامعة اللبنانية الدكتور زهير شكر تعميماً رقم 6 وبتاريخ 10/1/2010 يطلب فيه من جميع الوحدات الجامعية ادراج مقرر حقوق الانسان في مناهجها وذلك وفقاً للمواصفات المرفقة ربطاً والتي تحدد عدد أرصدة المقرر وعدد ساعاته وتوصيفه (انظر المستند رقم 1). هذا، وقد تضمّن المقرر المذكور العناوين التالية:

1. مفهوم حقوق الانسان وأهميته
2. مصادر حقوق الانسان
3. اشكالية حقوق الافراد والجماعات
4. الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومع تقديرنا لهذا التطور الأكاديمي الهام، الا ان تدريس حقوق الانسان بقي اسير الاطار النظري ولم يلج الى دراسة حالات تطبيقية يعود اختيارها لأساتذة المقرر وللطلاب على حد سواء. كما وجدنا انه في الآونة الأخيرة قد برز عدد لا يستهان به من الجمعيات التي تعنى بحماية حقوق الانسان وبحماية الافراد من تسلط الدولة ومن تسلط ارباب العمل. ولكن هذه الجمعيات ما زالت مبادرات فردية لم ترقى الى المستوى الوطني العام. لذلك، وبناء على ما تقدّم سوف نسلط الضوء على ثلاث تحديات تعيق الجامعة عن القيام بدورها في تعزيز ثقافة حقوق الانسان، اضافة الى طرح ثلاثة حلول قد تمثل بحد ذاتها جدول عمل للجامعة في المستقبل.

**حقوق الانسان: تحديات وحلول**

يجب ان نعي تماماً ان دور الجامعة في تعزيز ثقافة حقوق الانسان ليس ترفاً فكرياً، بل هي من أهم الشؤون القانونية، وذلك لأرتباطها بكافة العلوم الاخرى، وهي التي ينبثق منها كافة الحلول للمشاكل الاجتماعية، وهي الحامي للحريات الاساسية. ولذلك يجب على الجامعات ان تعنى أكثر بهذه المادة وبطريقة تدريسها وكيفية تطبيقها على المجتمعات في علاقة المواطنين ببعضهم البعض وفي علاقة الدول ببعضها البعض. لكن علينا واجب الاعتراف ان تدريس مادة حقوق الانسان في الجامعات يواجه العديد من الصعوبات والعوائق نذكر أهمها:

1. **التحدّي الاول: نقص التوجيه والتدريب وسبل الرصد والمراقبة.**
2. كما أشرنا سابقاً، فإن التركيز على الاطار النظري في دراسة مادة حقوق الانسان لم يعد يفي بالغرض المرجو تحقيقه، أي في خلق مجتمع واعٍ لحقوقه ولكيفية حمايتها من أي انتهاك، أكان الانتهاك يأتي من جهة رسمية ام غير رسمية. اما الصعوبات التي تعترض تعزيز ثقافة حقوق الانسان في الجامعات فنوجزها على الشكل التالي:
* غياب ذوي الاختصاص
* مادة لإكمال النصاب الاكاديمي: اعطاء تدريس المادة لأساتذة معينين حديثاً على اعتبار انها مادة ثانوية.
* غياب منهج حقوق الانسان الموحد
* طرق تقليدية في تدريس مادة حقوق الانسان وعدم استخدام التقنية الحديثة والاستمرار في اتباع اسلوب التلقين الشفهي.
1. **الحل: العيادات القانونية**

على الجامعات اعداد العيادات القانونية تكون مؤلفة من الجسم الأكاديمي، مدرسين وطلاب، يقدمون العون الى طالبي الحاجة من الارشاد والتوجيه بشأن حقوق الانسان. العيادات القانونية تعني انه من واجب الجامعة الاهتمام بالدراسات الميدانية لأنها التي تعطي الطالب القدرة على معرفة مدى تطبيق حقوق الانسان في كافة القطاعات العامة والخاصة، كما انها تساعده على تطوير قدراته التحليلية وتمكنه من استنباط الحلول التي تساعد الفرد في حل المعضلة التي يعاني منها.

إن أهمية العيادات القضائية تكمن فيما يلي:

1. مشاركة الطلاب لتعزيز استيعابهم للإجراءات القضائية وآليات تحقيق العدالة.
2. توفير التدريب والتكوين المناسب للأساتذة والطلاب قصد تقوية قدراتهم واكتساب مهارات حديثة على مستوى التدريس والدراسة.
3. تضمن حق الأفراد الذين لا يملكون الموارد المالية الكافية للحصول على تغطية تكاليف الدعوى القضائية او التمثيل القانوني.
4. تعزز ولوج الفئات المهمشة الى خدمات قانونية لا يمكن للدولة ان توفرها. والفئات المهمشة تتضمن موقوفين في السجون، احداث، نساء معنفات، عمال وعاملات أجانب، نازحين، الخ...
5. تبني شراكة بين الجامعة والدولة ونقابة المحامين والمجتمع المدني.
6. **التحدّي الثاني: غياب التمويل**
7. لا نذيع سراً ان قلنا ان الجامعات، بشكل عام، تستثمر أكثر بكثير في أبحاث العلوم التطبيقية والتكنولوجية من استثماراتها في العلوم الانسانية. وهذا التوجه عند الجامعات فرضته ضرورات مواكبة ظاهرة العولمة وما افرزته من مؤشرات دفعت بالطلاب الى امتلاك الخبرات التكنولوجية تمكنهم من دخول سوق العمل وتحقيق الاستقلالية على المستوى المادي بطريقة سريعة. ولقد ترسخت قناعة عند جيل الشباب ان التعمّق في دراسة حقوق الانسان لا تكفل الدخول الى سوق العمل لتأمين المستلزمات الحياتية والمعيشية.

إن الجامعة تحتاج الى انشاء مراكز متخصة لقيام الندوات والمحاضرات حول أهمية حقوق الانسان اضافة الى القيام بأنشطة تعزز هذه الحقوق وتنشرها في المجتع.

1. **الحل: الحوافز الضريبية**

يكمن الحل هنا في تقديم حوافز ضريبية للمؤسسات الخاصة للإستعانة بالطلاب من حملة الإجازة في حقوق الانسان. تستفيد المؤسسة من الحوافز الضريبية تتناسب مع عدد المتدربين المقبولين لديها، وذلك وفق معايير تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المالية والتعليم العالي. من جهتها تلتزم المؤسسة بتدريب الطلاب خلال فترة دراسته الجامعية، على ان يتضمّن العقد بنداً بتوظيف الطالب بعد انتهاء فترة التدريب لمدة خمس سنوات. من جهتها تحتسب الوحدة الجامعية (الكلية) ساعات التدريب التي يؤديها الطالب من ضمن ساعات الاعمال التطبيقية والمهنية، على ان تتم معادلتها بقرار من مجلس الجامعة.

لا بأس ان تقوم الجامعة والمؤسسات من التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تقوم بدور فعال في النهوض بواقع المجتمع. في الكثير من دول العالم، هناك العديد من المنظمات الناشطة في مجال حقوق الانسان التي تمتلك معلومات وخبرات كثيرة ومستعدة للتعاون مع الجامعات. الفكرة الرئيسية هنا هو ان اكتساب العلوم والخبرات التطبيقية في مجال حقوق الانسان هي مكلفة جداً وتتطلب مشاركة كل من الدولة والجامعة والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة. إن تخرج الطالب الخبير في الشؤون الحقوقية يعتبر بداية مسار طويل لا بدّ من متابعته لأنه يقع عليه مهمة تنمية الشخصية الانسانية وازدهارها بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية، وتجذير الاحساس بالكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والممارسة الديمقراطية.. انها استراتيجية طويلة الأمد.

**التحدّي الثالث: النظام القبلي وغياب الدولة الحديثة**

1. ان دراسة حقوق الانسانية وتطبيقاتها في بلد ديمقراطي تختلف عن دراستها في ظل نظام سياسي واجتماعي متخلف. وتجدر الاشارة الى ان تعزيز ثقافة الحقوق في الانظمة الاستبدادية قد يفيد على المدى البعيد لأن السياسة هي في جوهر طبيعتها حركية دائمة. فالهدف الاساسي من تدريس مادة حقوق الانسان هو ليس في حصول الطالب على شهادة تثبت دراسته للمادة المذكورة، بل إن دراسة حقوق الانسان هو نمط حياة يساعد الطالب الى الخروج من معتقله الطائفي او المذهبي او القبلي الذي يعيش فيه والانخراط في مجتمع يحترم الحقوق الانسانية ويجلها.

المشكلة لا تكمن في تعدد الجامعات وتنوعها، لكن الجامعات الخاصة تجذب طلاباً ينتمون الى طائفة او طبقة اجتماعية معينة. اما الجامعة الرسمية فهي بطبيعتها جامعة وطنية لأنها تجمع في صفوفها طلاباً من كافة الفئات والطبقات. ان وظيفة الجامعة، أية جامعة، هي التعليم، اما الجامعة الوطنية فعليها ان تتنكب مهمة تأصيل الروح الانسانية في نفوس المواطنين. وهذا يشكّل تحدٍ كبير امام أي جامعة تحاول ولوج العالمية علماً وثقافة ومعرفة.

إن العالم العربي في بناه السياسية المعاصرة انما ينتمي الى العالم القديم حيث الاستبداد امتداد للدولة السلطانية التاريخية والتي، رغم المظاهر المدنية والهياكل السياسية، تبقى تقليداً سطحياً للمؤسسات الغربية دون منظومة سياسية عقلانية كالتي قامت عليها الدولة الحديثة والتي تتجلّى اولاً وأخيراً بسيادة القانون.

1. **الحل: دولة المواطنة**

لا يمكن للجامعة ان تعزز ثقافة حقوق الانسان الا من خلال بناء دولة متحررة من اغلال الطائفية والمذهبية والعائلية والاقطاعية. إن بناء دولة المؤسسات والقانون هو المدخل للموازنة بين صحة التمثيل وفعالية الحكم، وفتح المجال امام تطور الآليات والبنى في النظام الديمقراطي. وفي رأينا، ان تحقيق دولة المواطنة يعتبر خطوة متقدمة نحو بناء دولة أكثر عدالة، واكثر انسانية، واكثر منعة.

وللوصول الى دولة المواطنة، لا بد من الاشارة الى الجانب التربوي التوجيهي لإكتساب المواطنة. ومن أبرز القيم المرتبطة بالتنشئة المدنية نذكر: الحرية في مواجهة الاستبداد، والمساواة في مواجهة التمييز، وتطبيق القانون في مقابل الفوضى، والالتزام بالمصلحة العامة او الشأن العام في مواجهة الانانية، والمشاركة الايجابية في خدمة المجتمع في مقابل السلبية والانعزال. ان أبناء الوطن ليسوا رعايا بل مواطنين متساويين مع اقرانهم في الحقوق والواجبات. والمواطن، فطرياً، مستعد لتقديم الولاء للدولة، اذا كانت الدولة مستعدة لتقديم الحماية والأمن الاجتماعي والصحي والتربوي له اسوة بباقي المواطنين.

**خاتمة:**

تواجه دراسة حقوق الانسان على المستوى الأكاديمي العديد من التحديات لا بد من معالجتها على كافة المستويات السياسية والأكاديمية والاجتماعية. إن التعليم التقليدي المعتمد على التلقين، اي تلقين الطلاب النظريات الخاصة بالحقوق والحريات العامة، لم يعد يجدي نفعاً في عصر التطورات المتسارعة. بل ان حماية الحقوق تتطلّب تطبيقات عملية تمكن الطالب من وضع النظريات موضع التطبيق العملي. فطالب الحقوق هو من يعمل على تطبيق القانون في المستقبل، سواء عمل بالمحاماة او القضاء او التشريع، او كان مسؤولاً في الادارات القانونية، اي في الاجهزة والمؤسسات العامة. وبالتالي فإنه هو من يقع على عاتقه احقاق الحق واعطاء كل ذي حق حقه. ويبقى ان دراسة مقرر حقوق الانسان تؤدي الى تطور فكرة العدالة من مجرد تطبيق النص القانوني بحرفيته الى الدخول بروح القانون ودراسة كل مشكلة على حدة، واعطاء الحل القانوني المناسب لها حتى يمارس الانسان حياته بشكل طبيعي وحرّ. كل هذا دفعنا في هذه العجالة الى ايجاد حلول علمية على الصعد الأكاديمية، والمالية، والاجتماعية- السياسية. واذا كانت الثقافة تعرّف على كونها مسيرة حياة، فإن تعزيز ثقافة الحقوق هي الطريق الفضلى لجعل الحياة أكثر سعادة وهناء.